

المراجعة الأخيرة للمذكرة 2

٩ - التعريف بالمصطلحات التي تحتمل أكثر من معنى :

يستخدم الباحث عدداً من المصطلحات التي تحتمل أكثر من معنى، مما قد يؤدي إلى حدوث التباس أو سوء فهم، وتصبح المعاني التي يثيرها المصطلح عرضة للنقاش والمساءلة. لذا على الباحث أن يتجنب حدوث هذا بتحديد المعنى المقصود في سياق المتن أو في الهامش .

١٠ - وحدة أسلوب الرسالة :

يفتقد الباحث المبتدئ غالباً إلى وحدة الأسلوب ، لأسباب كثيرة ، منها سرعة تأثره بأساليب الكتاب الذين يقرأ لهم ؛ فتراه يكتب فصلاً من فصول الرسالة متأثراً فيه بأسلوب س و ص من الكتاب، ثم تراه يكتب فصلاً آخر متأثراً فيه بأسلوب ع أو هـ .

هذا وضع طبيعي في البداية ، لكن ليس معنى ذلك الاستسلام له ، بل يجب التحرر منه تماماً عن طريق المراجعة الواعية لما كتبناه وإعادة صياغته بأسلوب واحد وحيد من مبتدئه إلى منتهاه .

١١ - الأمانة العلمية :

إن الباحث الذي لا يلتزم الأمانة العلمية في بحثه يعرض نفسه لانتقادات شديدة تتناسب تناسباً طردياً مع مساحة عدم الالتزام .

لكن لا تجعل مثل هذا الأمر يقلقك ؛ إذ يكفي أن تظهر لقارئك مصدر معلوماتك بدقة ؛ حتى تكون متصفاً بالأمانة العلمية ، واعلم أن الابتكار ليس ايجاداً من عدم ، وإنما هو تطوير لجهود سابقة ، والمعرفة العلمية هي معرفة تراكمية .

فراجع اقتباساتك ، وتأكد من وضع كل منها بين علامتي تنصيص ،
ونسبتها إلى مصدرها .

وتأكد أيضاً من أن الأسلوب المكتوب به البحث - عدا كل ما هو
داخل أقواس أياً كان نوعها - تأكد أنه أسلوبك أنت .

وليس نسبة الاقتباسات إلى أصحابها هي وحدها مقياس الأمانة
العلمية ، بل يجب التأكد من أن كل اقتباس يعبر بالفعل عن رأى قائله ؛ إذ
قد يقتطع الباحث جزءاً من كلام مؤلف آخر بشكل يحرف رأيه الأصلي ؛
فهناك نوع من الأقوال والأفكار إن عُزل عن سياقه أفاد معنى مخالفاً لمعناه
الأصلي . وهذه المسألة واضحة جداً ، ويعلمها الجميع ؛ ولذا فلا حاجة
لضرب أمثلة عليها . المهم أن يتذكرها الباحث عندما يختبر رسالته .

ومن الأمانة العلمية أيضاً : عدم المبالغة في ذكر المراجع ؛ فالبعض
يكسسون هوامشهم وقوائمهم بمراجع لم يستفيدوا منها ؛ إيهاماً للقارىء
بسعة اطلاعهم .

هذا خطأ طفولي !! يجدر بالباحث العلمى التنزه عنه ؛ فقيمته وقيمة
بحته تتوقف على ما يقدمه من فكر جيد . ولا يعدم المرء أن يرى عدداً من
الرسائل المليئة بالمراجع والهوامش ، ومع ذلك فهي عبارة عن « قص » و
« لرق » !

وليس من الأمانة العلمية منافقة المشرف على البحث بإيراد عدد كبير
من أبحاثه بصرف النظر عن مدى علاقتها بموضوع البحث ؛ فيتكلف
الباحث تكلفاً بغيضاً بالإشارة إليها في سياق ما ، دون أن يكون مثل هذا
السياق بحاجة إليها !!

والباحث النزيه هو الذى يتحرر كلية من مرض حبّ التعالم ؛ فلا
يذكر اسم مرجع أجنبى له ترجمة عربية دون أن يشير إليها .

ولا يورد بيانات مخطوط لم يرجع إليه وإنما كان رجوعه لنصه المطبوع .
ولا يشير إلى جرائد أو دوريات علمية موحياً للقارئ أنه رجع إليها
مع أنه أخذها من مصادر أخرى ، عليه أن يشير إلى هذه المصادر إذا أراد
أن يحافظ على نزاهته .

وتقتضى أمانة الباحث أن ينأى بنفسه عن أخذ اقتباس مقتطف في
مصدر وسيط ، ولا يكون قد رجع إلى مصدره الأصلي ، ثم يذكر هذا
المصدر الأصلي على أنه مرجعه المباشر ، ولا يشير إلى المصدر الوسيط .
أما إذا رجع الباحث إلى المصدر الأصلي وتعامل معه واستفاد منه فلا
حرج عليه أن لا يشير إلى المصدر الوسيط .

ثم عليه أن يتأكد من أن كل مراجعة محايدة بعيدة عن التحزب ، إلا إذا
كانت مثل هذه المراجع المتحيزة جزءاً من الظاهرة موضوع البحث ، وفي
هذه الحالة على الباحث ملاحظة أهمية الرجوع إلى مصادر مضادة ؛ حتى
يتسم ببحثه بالموضوعية .

هذه المبادئ وغيرها اصططلحت مؤسسات البحث العلمي المعترف بها
عالمياً ، على أنها معايير الأمانة العلمية ؛ ومن هنا كان على الباحث - وهو يراجع
بخطه ويختبر صلاحيته - أن يتيقن من التزامه التام بها .

١٢ - دقة النتائج واتساقها مع المقدمات :

يقدم الباحث إشكالية الموضوع وفروض حلها في المقدمة ، ويُنهي بحثه
ذاكراً النتائج التي توصل إليها في الخاتمة ، وبين المقدمة والخاتمة يكون متن
الرسالة الذي برهن فيه على أشياء بعينها ، ودحض أخرى ، واستنتج نتائج
محددة متبعاً منهجاً علمياً ما .

هل الباحث في كل هذه العمليات استطاع أن يقدم بحثاً تتسق فيها
النتائج مع المقدمات ؟
على الباحث أن يتأكد من ذلك .

١٣ - الإخراج النمطي للرسالة :

عرفنا أن الرسالة ينبغي أن ترتب وفق نظام نمطي متفق عليه . وفي هذه
المرحلة الأخيرة على الباحث أن يرجع إلى الفصل الخاص بهذا النظام في الكتاب
الذي بين يديه ويتأكد من أنه قد أخرج رسالته على أساسه . وإن لم يفعل فإنه
يكون قد فتح ثغرة في الرسالة كان يمكنه بسهولة سدها .